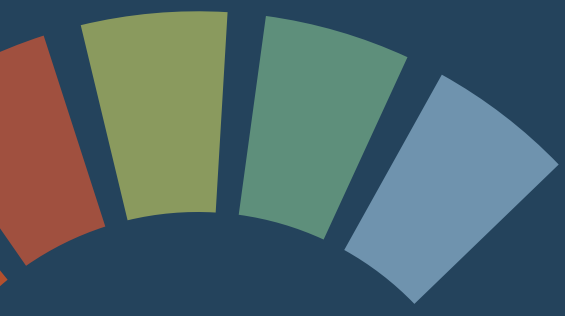
سياق ورؤى دارفور
مجلة يصدرها معهد تنمية المجتمع المدني الجديد · العدد الأول · يونيو 2026

16 ورقة سياسات

من ريع النزاع إلى الحوكمة التشاركية للموارد

إطار سياساتي لتمكين الفاعلين المحليين وإعادة هيكلة عوائد التعدين لتعزيز التماسك الاجتماعي في دارفور

ستنا عبد الله · فبراير 2026



53 مستجيباً

5 محليات

1.05 أدنى مؤشر: الرضا عن الخدمات

5% صندوق التكافل المقترح

الورقة في لمحة

حوكمة عوائد التعدين

تركّز الورقة على محليات الذهب والنفط (السريف، جبل عامر، عديلة)، وتجادل بأن غياب العدالة الإدارية وعسكرة الريع حوّلا الوفرة إلى وقود للنزاع، وتقترح صندوقاً تكافلياً من 5% من عوائد الإنتاج تديره لجان رقابة هجينة.

الفكرة في رسم

صيغة الـ 5%: من ريع النزاع إلى صندوق تكافل

90
5% من عوائد الذهب
مليون دولار، من تقدير إنتاج 2025 البالغ 1,800 مليون

+

12.5
5% من عوائد النفط
مليون دولار، من 250 مليوناً

=

102.5
صندوق التكافل
مليون دولار سنوياً تقديراً، تديره لجان رقابة هجينة لخدمات مناطق الإنتاج

تقديرات الورقة بملايين الدولارات، على أساس إنتاج 2025.

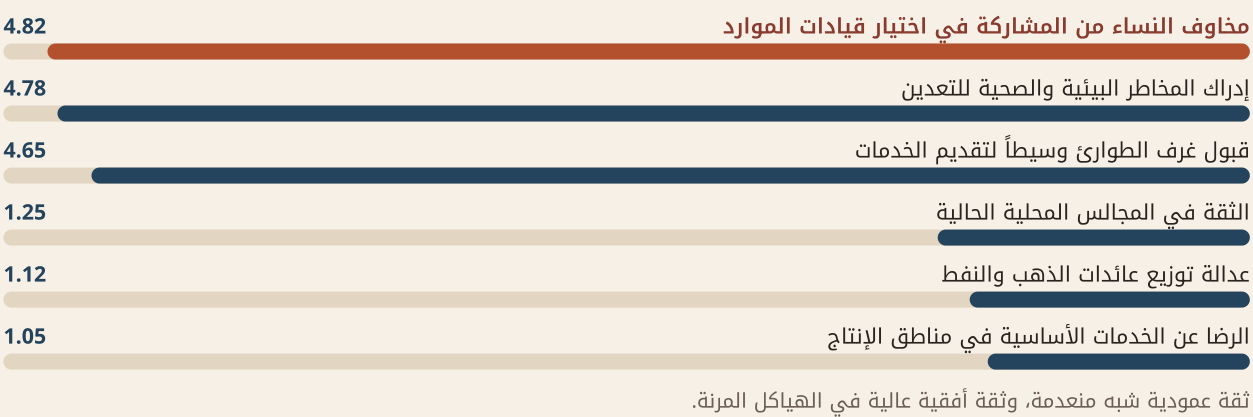
$1.6 مليار
قيمة إنتاج الذهب في السودان 2024

$1.8 مليار
تقدير 2025

+50%
يتسرب عبر التهريب

80–85%
حصة التعدين الأهلي

المتوسطات المرجحة (من 5)



ثقة عمودية شبه منعدمة، وثقة أفقية عالية في الهياكل المرنة.

الرسوم من القراءة التفاعلية للورقة. النص الكامل يبدأ في الصفحة التالية.

من ريع النزاع إلى الحوكمة التشاركية للموارد

إطار سياساتي لتمكين الفاعلين المحليين وإعادة هيكلة عوائد التعدين لتعزيز التماسك الاجتماعي في دارفور

1 الملخص التنفيذي

تستكشف هذه الورقة السياساتية المعضلات البنيوية الناشئة عن تلازم الموارد الطبيعية والنزاع المسلح في إقليم دارفور، مع التركيز على محليات إنتاج الذهب والنفط (السريف، جبل عامر، وعديلة)، وتبحث الورقة في آليات ردم الفجوة بين تطلعات المجتمعات المحلية للتنمية المستدامة، والواقع الميداني المتسم بعسكرة الريع وتآكل ركائز التماسك الاجتماعي. وتجادل الورقة بأن غياب العدالة الإدارية وتفكك آليات الفيدرالية المالية قد ساهم في تحويل قطاع التعدين التقليدي والمنظم إلى رافعة لتمويل شبكات المحسوبية العسكرية واقتصاديات النزاع العابرة للحدود، مما أخرج هذه الثروات من الرقابة المدنية والميزانية الرسمية للدولة.

من خلال تطبيق أدوات "بارومتر التماسك الاجتماعي" عبر مسح استكشافي ركّز على رصد المؤشرات الميدانية رقمياً وبصرياً لضمان حساسية النزاع، تكشف النتائج الميدانية عن انخفاض حاد في الثقة العمودية تجاه أجهزة الحكم المحلي وتراجع فاعلية مساهمات المسؤولية المجتمعية السابقة. كما ترصد الورقة التبعات البيئية والصحية الناتجة عن الاستخدام العشوائي للمواد الكيميائية السامة كالزئبق والسيانيد وفق تقارير دولية، وتأثيراتها المتباينة بناءً على النوع الاجتماعي، وتطرح الورقة بدائل سياساتية متدرجة ترتكز على بناء نظام عون هجين، وتفعيل الرقابة الشعبية عبر غرف الطوارئ والمبادرات النسوية، وتطوير ترتيبات لامركزية انتقالية لإدارة الموارد، تهدف هذه التوصيات إلى معالجة الغبينات التنموية وتوفير بدائل كسب عيش مستدامة للشباب، بما يضمن تحويل الموارد الشحيحة من محفز للنزاع الصِفري إلى أداة لتعزيز السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي.

2 مقدمة وسياق "ديناميكيات الريع وعسكرة الموارد"

يرتبط الاستقرار المجتمعي في المناطق الهشة بعدالة التوزيع المكاني والمؤسسي للموارد الاقتصادية، وفي بيئات النزاع النشط، تتجاوز الثروات الطبيعية قيمتها الاستثمارية الجافة لتصبح محدداً رئيسياً لطبيعة العقد الاجتماعي بين المجتمعات المحلية وسلطات الحكم، غير أن هذه الديناميكية تتعرض للاختلال عندما تعجز الأطر المؤسسية عن إدارة الموارد، مما يؤدي إلى نشوء أنماط اقتصادية تعتمد على عسكرة الريع وإقصاء المجتمعات صاحبة الحقوق الأرضية والتاريخية.

2.1 التحول البنيوي نحو اقتصاد الريع غير المنظم

- اتسمت البنية الاقتصادية للدولة السودانية تاريخياً بالاعتماد على الموارد الريعية الناضبة، مما أسهم في إضعاف الأطر الضريبية التمثيلية وتكريس مركزية القرار الاقتصادي والسياسي، وعقب انفصال جنوب السودان عام 2011، وفقدان الدولة لقرابة 75% من إيراداتها النفطية، اتجهت السياسات الرسمية نحو التوسع المتسارع في قطاع الذهب لسد العجز المالي الحاد ومواجهة أزمة النقد الأجنبي، وخلافاً لقطاع النفط التقليدي الذي تميز بالمركزية الفنية والمؤسسية، اتسم قطاع الذهب باللامركزية الجغرافية؛ حيث يسيطر التعدين الأهلي والتقليدي على ما يقارب 80% إلى 85% من إجمالي الإنتاج الكلي في البلاد.
- هذه الطبيعة الجغرافية المنبسطة والانتشار الواسع للمناجم في المناطق الطرفية، لا سيما في إقليم دارفور، حولت القطاع إلى فضاء مفتوح للتنافس بين مختلف القوى المسلحة وشبكات المحسوبية المرتبطة بالسلطة المركزية وسلطات الأمر الواقع، وقد أسهم هذا الوضع في نمو اقتصاديات النزاع، حيث جرى توظيف عوائد الذهب والنفط لبناء القدرات العسكرية وشراء الولاءات السياسية والعشائرية خارج أطر الميزانية الرسمية للدولة. وتوضح البيانات والتقديرات الاقتصادية أن إنتاج الذهب في السودان بلغ قيمته نحو 1.6 مليار دولار عام 2024 وحوالي 1.8 مليار دولار عام 2025، غير أن معدلات التهريب وغياب الحوكمة المالية تسببت في تسرب أكثر من 50% من هذا الإنتاج عبر منافذ حدودية غير رسمية إلى الأسواق الإقليمية والدولية، مما حرم المجتمعات المحلية والمحليات المنتجة من حقوق التنمية والخدمات الأساسية.

2.2 فجوة التوقعات وظهور "الغبينة التنموية"

- تسعى المجتمعات المحلية في محليات دارفور المنتجة إلى الاستفادة من هذه الثروات الباطنية لتحسين جودة الخدمات العامة، ودعم استقرار الأسواق المحلية، وخلق فرص عمل مستدامة للحد من وتيرة النزوح والفقر المستمر، ومع ذلك، تشير المؤشرات الميدانية إلى اتساع الفجوة بين هذه التوقعات التنموية والمعطيات الواقعية، حيث تواجه المناطق المحيطة بمواقع الإنتاج تدهوراً حاداً في البنى التحتية وشللاً شبه كامل في المرافق التعليمية والصحية الأساسية نتيجة لعدم الاستقرار الأمني وتحويل الموارد لصالح تمويل العمليات العسكرية.
- وقد أدى هذا الحرمان الخدمي والاقتصادي المتراكم إلى تعميق مشاعر التهميش وتنامي ما يُعرف اصطلاحاً بـ "الغبينة التنموية التاريخية". ولم تنجح صيغ المسؤولية المجتمعية السابقة - والتي كانت تحدد نسبة 2% من عائدات المنتجات الباطنية لصالح المحليات - في معالجة هذه الأزمة؛ بسبب مركزية التحصيل، وغياب الشفافية المحاسبية، وتبديد الموارد في شبكات الزبائنية السياسية، ونتيجة لذلك، شهدت طبيعة النزاعات الأهلية المحلية تحولاً بنيوياً خطيراً، حيث انتقلت الصراعات بين المكونات الاجتماعية من نزاعات تقليدية مرنة حول موارد متجددة كـ(الكلأ والماء) إلى صراعات صفرية عنيفة حول السيطرة وتأمين الامتيازات في حقول الذهب والنفط الناضبة، كما حدث في نزاعات محليتي السريف وجبل عامر.

3 الإطار النظري والأدبيات المقارنة "مفارقة الوفرة واقتصاديات النزاع"

تتأسس هذه الورقة السياساتية على أطروحة "لعنة الموارد" أو "مفارقة الوفرة" للباحثين Richard Auty - Jeffrey Sachs، والتي تفسر العلاقة العكسية بين وفرة الثروات الطبيعية الناضبة وانخفاض مستويات التنمية البشرية والاستقرار السياسي في الدول ذات المؤسسات الضعيفة، تشير الأدبيات إلى أن الاعتماد المفرط

على ريع الموارد الباطنية يضعف الحافز لإنشاء مؤسسات حوكمة خاضعة للمساءلة، ويعزز من سعي السلطات (الرسمية أو سلطات الأمر الواقع) نحو حماية مصادر الريع بدلاً من استخلاص الشرعية عبر تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

وفي بيئة النزاع المسلح، تتقاطع لعنة الموارد مع ديناميكيات "اقتصاد الحرب"، حيث يتحول العنف من كونه أداة لتحقيق مطالب سياسية إلى غاية اقتصادية قائمة بذاتها لشبكات مصالح عابرة للحدود تستفيد من غياب القانون وضعف الرقابة المؤسسية، وتظهر دراسة الحالات المقارنة دولياً تشابهاً بنيوياً وثيقاً مع واقع دارفور:

- **جمهورية الكونغو الديمقراطية (إقليم كيفو):** حيث تسببت السيطرة غير الرسمية للمجموعات المسلحة وشبكات التهريب على مناجم "الكولتان" والذهب في إضعاف التماسك الاجتماعي، وتحويل النزاعات المحلية إلى صراعات عرقية مسلحة لحماية منافذ التصدير غير القانونية.
- **نيجيريا (إقليم دلتا النيجر):** حيث أدى فشل الصيغ الفيدرالية لتوزيع عوائد النفط، وإقصاء المجتمعات المحلية من اتخاذ القرار، إلى جانب التلوث البيئي الحاد، إلى انهيار الثقة العمودية وتشكيل جماعات مسلحة محلياً تحت شعارات المظلومية التنموية.

توضح هذه المقارنات الدولية أن التماسك الاجتماعي يتأثر بمسارين: أفقياً عبر تغذية الصراعات الصِفرية بين المكونات السكانية المتجاورة للسيطرة على عوائد الموارد الشحيحة، وعمودياً عبر انهيار الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة نتيجة الفشل المنهجي لآليات العدالة الإدارية والتوزيعية.

4 المنهجية المتبعة وحدود الدراسة

اعتمد البحث على تصميم منهجي مرن يجمع بين الأدوات الكمية والكيفية، مصمم خصيصاً للعمل في بيئات النزاع النشط والمعقدة أمنياً، مع الالتزام الصارم بمعايير حساسية النزاع ومبدأ "عدم الإضرار".

4.1 أدوات جمع البيانات والتكيف الثقافي

لضمان دقة البيانات المجموعية وتجاوز عقبات الأمية وصعوبات التواصل الميداني، جرى دمج ثلاث أدوات رئيسية:

- **منصة كوبو الرقمية:** لجمع البيانات وترميزها ميدانياً عبر الهواتف المحمولة لضمان سرعة معالجة البيانات جغرافياً وإحصائياً في ظل انقطاع شبكات الطاقة والاتصالات التقليدية وضمان أمن المعلومات وعميتها.
- **مقياس ليكرت الخماسي القياسي:** لتقييم درجات الثقة في المؤسسات المحلية، والرضا عن الخدمات، وتصورات العدالة الاقتصادية.
- **مقياس الوجوه البصرية:** جرى تبنيه وتكييفه ثقافياً كأداة بصرية مساندة لتسهيل مشاركة النساء الريفيات والمعدنين التقليديين غير المتعلمين، وتمكينهم من التعبير عن مستويات الرضا والأمان دون التقيد بالاستمارات النصية المعقدة.

4.2 العينة المستهدفة وحدود الدراسة شمل المسح الاستكشافي عينة قصدية بلغت (53) مشاركاً ومشاركة جرى اختيارهم من خمس محليات رئيسية في دارفور (السريف،

عديلة، الفاشر، كبكابية، وكارنكا)، مع ضمان تمثيل نوعي للنساء بنسبة لا تقل عن 40%، وإشراك فاعلين من غرف الطوارئ المحلية، ولجان الوساطة، والإدارات الأهلية.

4.3 حدود الدراسة المنهجية

- **حجم العينة:** يُقر الباحث بأن العينة (N=53) تمثل مسحاً استكشافياً كيفياً ولا تمثل تعميماً إحصائياً شاملاً لكامل إقليم دارفور، وذلك بسبب القيود الأمنية الصارمة وصعوبة التنقل بين المحليات في ظل العمليات العسكرية المستمرة.
- **التحفظ الأمني:** رصدت المنهجية وجود درجات من التخوف الأمني لدى بعض المبحوثين عند الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بشركات الظل والكيانات العسكرية وسلطات الأمر الواقع. جرى التعامل مع هذا التحيز عبر تعمية البيانات بالكامل، وإجراء المقابلات في فضاءات آمنة ومغلقة لضمان سلامة المشاركين.
- **المدى الزمني:** يغطي التتبع الميداني الفترة الممتدة بين عامي 2024 و2026، وهي مرحلة تتسم بسيولة سياسية وعسكرية عالية قد تؤثر على ثبات المؤشرات بمرور الوقت.

5 تحليل المؤشرات وتفسير النتائج الميدانية

توضح دلالات التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة انخفاضاً حاداً في مؤشرات الثقة والعدالة التوزيعية، مما يشير إلى وجود أزمة بنيوية في إدارة الموارد.

يوضح الجدول التالي النتائج المستخلصة:

المؤشر	المتوسط الحسابي المرجح	الدلالة التحليلية للمؤشر
عدالة توزيع عائدات الذهب والنفط محلياً	1.12	شعور عام بالتهميش الاقتصادي وغياب التنمية القاعدية لصالح تمويل العسكرة.
الثقة في قدرة المجالس المحلية الحالية على الإدارة	1.25	تآكل الثقة العمودية واعتبار المؤسسات القائمة واجهات لشبكات المصالح السياسية.
الرضا عن مستوى الخدمات الأساسية في مناطق الإنتاج	1.05	تدهور حاد في المؤشرات الخدمية واقتراب التغطية الرسمية من مستويات متدنية جداً.
إدراك المخاطر البيئية والصحية الناتجة عن التعدين	4.78	موافقة حادة تعكس مخاوف حقيقية من انتشار الملوثات الكيميائية وتأثيرها على التربة والمياه.
مدى قبول غرف الطوارئ كفاعل وسيط لتقديم الخدمات	4.65	ثقة أفقية عالية تعكس حاجة المجتمعات لهياكل مرنة ومستقلة لإدارة الأزمات المعيشية.
مخاوف النساء من المشاركة في اختيار قيادات الموارد	4.82	مؤشر خطر يوضح أثر البيئة المعسكرة في إقصاء النساء من مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي.

تؤكد هذه البيانات وجود تلازم طردي بين انخفاض الثقة في العدالة التوزيعية وتصاعد وتيرة التنافس الإثني والمجتمعي حول الموارد الشحيحة، مما يضعف ركائز التماسك الاجتماعي الأفقي والعمودي في مناطق الدراسة.

5.1 تحليل النوع الاجتماعي والتباين في إدراك المؤشرات الاقتصادية والبيئية

- يكشف التحليل المقارن لاستجابات العينة بناءً على متغير النوع الاجتماعي عن تباين جوهري في ترتيب الأولويات وتقييم المخاطر بين الذكور والإناث. فبينما تُظهر إفادات بعض المستجيبين الذكور ميلاً لتقييم أنشطة التعدين بناءً على عوائدها النقدية الفورية وقدرتها على توفير سيولة مالية سريعة في ظل انكماش الاقتصاد المدني، تُبدي النساء مواقف أكثر تحفظاً ورفضاً للنمط الحالي لإدارة الموارد.
- يعود هذا التباين إلى الأدوار الاجتماعية والاقتصادية الملقاة على عاتق النساء في مجتمعات دارفور الريفية؛ إذ لا تترجم العوائد المالية لقطاع التعدين التقليدي - في الغالب - إلى تحسينات في الأمن الغذائي الأسري، نظراً لاحتكارها ضمن شبكات استهلاك ذكورية أو تسخيرها للانخراط في النزاعات المسلحة، وفي المقابل، تتحمل النساء التبعات المباشرة للتدهور البيئي الناجم عن استخدام الزئبق والسيانيد وتلوث مصادر المياه وحقول النفط، حيث يتسبب هذا التدهور في تدمير الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية ونفوق الماشية، وهي الركائز الأساسية للاقتصاد المعيشي المستدام الذي تديره النساء.. بالإضافة إلى ذلك، ترصد المقابلات الكيفية مخاوف النساء البالغة من الآثار الصحية المزمنة، مثل ارتفاع معدلات الإجهاض وتفشي الأمراض الباطنية، مما يفسر تصنيفهن للمؤشرات البيئية والاقتصادية بدرجات سلبية للغاية مقارنة بالذكور.

6 التحليل البنيوي لديناميكيات السيطرة وفشل السياسات اللامركزية

يُظهر التفكيك النقدي للبنى المؤسسية في دارفور أن أزمة إدارة الموارد لا تقتصر على فاعل عسكري أو سياسي واحد، بل هي نتاج بنية زبائنية ممتدة تشترك فيها مؤسسات الدولة المركزية، وسلطات الأمر الواقع، وحركات الكفاح المسلح، وشركات اقتصاد الظل.

6.1 دراسة حالة (1) منجم جبل عامر ومحلية السريف (تعدد الفاعلين واقتصاد الظل)

يعكس تاريخ السيطرة على منجم جبل عامر للتعدين التقليدي والمنظم منذ عام 2012 نموذجاً لتنازع الصلاحيات وتداخل المصالح بين القوى العسكرية والمدنية. فقد شهدت المنطقة تحولات مستمرة في قوى السيطرة الفاعلة، بدءاً من الإدارات الأهلية المحلية، مروراً بمجموعات حرس الحدود وحركات الكفاح المسلح، وصولاً إلى شركات الظل الاستثمارية مثل شركة الجنيد المرتبطة بقوات الدعم السريع، وسلطات الأمر الواقع التابعة للدولة المركزية. ويوضح هذا التعدد أن قطاع الذهب قد جرى تحويله إلى أداة تمويل موازية تستخدمها كافة الأطراف المسلحة لتأمين الاستمرار الاقتصادي وشراء الولاءات السياسية والعشائرية، مما تسبب في إضعاف الأطر التنظيمية لوزارة المعادن والشركة السودانية للموارد المعدنية، وحرمان المحليات المنتجة مثل السريف من عوائد التنمية المستدامة.

6.2 دراسة حالة (2) حقول نفط عديلة وتآكل صيغة الـ 2% للمسؤولية المجتمعية

توفر حقول النفط في محلية عديلة ومحيطها (مثل حقول شارف وسفيان) نموذجاً دالاً على قصور السياسات اللامركزية التقليدية، فرغم وجود نصوص قانونية تحدد نسبة 2% من عائدات النفط لصالح التنمية المجتمعية في المحليات المنتجة، إلا أن التطبيق الفعلي واجه إخفاقاً هيكلياً؛ بسبب تداخل الصلاحيات المالية بين مستويات الحكم الاتحادي والولائي والمحلي. وجرى تحويل هذه الأموال في كثير من الأحيان لتغطية العجز في الميزانيات التسييرية للمركز أو الولايات، أو تبديدها عبر شبكات المحسوبية المحلية، مما أدى إلى شلل

شبه كامل في المرافق الخدمية الأساسية بالقرى المتاخمة للحقول ورسخ مشاعر الغبينة التنموية وسط السكان المحليين.

6.3 التقييم البيئي والصحي الممتد "تقرير جامعة ييل (Yale E360 - مارس 2025)"

- وفقاً لبيانات تقرير جامعة ييل للأبحاث البيئية (Yale E360) الصادر في مارس 2025، تواجه مناطق التعدين التقليدي في السودان تدهوراً بيئياً حاداً جراء الاستخدام غير المقيد لمادة الزئبق في عمليات استخلاص الذهب، حيث تُقدر الكميات المستخدمة بنحو 5.6 طن يومياً عبر مواقع التعدين المختلفة في البلاد، ويشير التقرير إلى أن ما يقارب 12% من هذه الكميات يتسرب مباشرة إلى المجاري المائية والتربة والهواء الطلق.
- وقد أظهرت التحليلات المخبرية التي أوردها التقرير لعينات من مياه الشرب والبول والدم في مناطق الإنتاج وجود مستويات تلوث تتجاوز المعايير الآمنة المعتمدة لدى منظمة الصحة العالمية (WHO)، وسجلت الفحوصات نسب تسمم عالية بالمعادن الثقيلة لدى فئات من العمال والمواطنين المقيمين بالقرب من المناجم، مما يتسبب في انتشار اضطرابات الجهاز العصبي والفشل الكلوي وحالات الإجهاض. وتتضاعف هذه المخاطر البيئية نتيجة لجوء شركات الامتياز والتعدين التجاري إلى استخدام مادة السيانيد لمعالجة مخلفات التعدين (الكرتة) في فضاءات مفتوحة، مما يجعلها عرضة للانجراف مع السيول السنوية نحو أحواض المياه الجوفية ومشاريع حصاد المياه المغذية للزراعة والرعي، وهو ما يهدد بحدوث تدهور بيئي بعيد المدى في محليتي السريف وعديلة.

7 فئة الشباب والنوع الاجتماعي "سبل كسب العيش كـ بديل لـ العسكرة"

تكشف المقاربة السوسيولوجية المعمقة عن البعد الفئوي الحرج لأزمة إدارة الموارد في دارفور؛ فالشباب واليافعون يمثلون الفئة الأكثر عرضة لمخاطر الانهيار الخدمي والتمهيش الاقتصادي بالمناجم. فمع التوقف الكامل للمنظومة التعليمية الرسمية وانسداد الأفق المهني المدني، يندفع آلاف الأطفال واليافعين مجبرين نحو الانخراط في أعمال حفر الآبار والمناجم العشوائية الخطرة المعرضة للانهيار المستمر، واستنشاق الغازات السامة دون أدنى معايير السلامة المهنية.

هذا التدمير لسبل كسب العيش البديلة والآمنة يخلق فراغاً سلوكياً وتنموياً خطيراً، ويجعل من فئة الشباب صيداً سهلاً ومادة خصبة لعمليات الاستقطاب والتجنيد من قبل مختلف المجموعات والمليشيات المسلحة كعناصر مقاتلة أو مرتزقة لحماية الموارد ومصالح أمراء الحرب وشركات الظل. ويتحول الانخراط العسكري هنا إلى آلية بديلة وحيدة للبقاء، وتأمين الدخل، وإثبات الذات في فضاء مجتمعي تحكمه بندقية الحرب وعسكرة الريع، مما يعيد إنتاج حلقة العنف اللامتناهية ويقوض ركائز السلم الأهلي والتعايش المشترك.

8 تحليل أصحاب المصلحة

لضمان واقعية التوصيات السياساتية وقابليتها للتنفيذ في بيئة معقدة، يحلل الجدول التالي مواقف القوى الفاعلة وتأثيرها على أي مقترحات لإعادة هيكلة الموارد:

الفاعل الإستراتيجي	مستوى التأثير / القوة	الموقف المتوقع من المقترحات	آليات التعامل وكسب التأييد والتحجيم السياساتي
المجتمعات المحلية والنازحون	مرتفع (أخلاقياً وعددياً)	تأييد كامل	إشراكهم في آليات الرقابة وبناء قدراتهم للتفاوض لانتزاع حقوقهم البيئية والتنموية.
غرف الطوارئ والمبادرات الشبابية	متوسط إلى مرتفع (لوجستياً)	تأييد حذر	حصر أدوارهم في التنسيق اللوجستي والإنساني، مع وضع أطر حوكمة لمنع تسييسهم.
الإدارات الأهلية والعشائرية	متوسط	متذبذب (حسب المصالح)	إعادة بناء شرعيتهم عبر ربط دورهم برضا مجتمعاتهم وتفكيك شبكات الزبائنية السابقة.
الكيانات العسكرية وسلطات الأمر الواقع	مرتفع جداً (قمعياً ماديّاً)	معارضة شديدة	استخدام الضغط الدولي، ومطابقة معايير الشفافية، وربط شرعيتهم بمدى امتثالهم البيئي والتنموي.
الشركات المستثمرة وشركات الظل	مرتفع (مالياً وفنياً)	معارضة للمقترحات المالية	فرض شروط الامتثال البيئي الدولي كمعيار أساسي لاستمرار تراخيص العمل والامتياز.
المنظمات الدولية ووكالات الغوث	متوسط إلى مرتفع (تمويلياً)	تأييد ومساندة	بناء شراكات هجينة معهم لتمويل صناديق التكافل وتقديم الدعم الفني لآليات الرقابة الرقمية.

9 السياسات المقترحة والتوصيات الإجرائية

بناءً على التشخيص البنيوي وتحليل أصحاب المصلحة، تقدم هذه الورقة السياساتية إطاراً إجرائياً متدرجاً يتجاوز النماذج الفيدرالية التقليدية المنهارة، ويطرح بدائل لإدارة الموارد الشحيحة ورتق النسيج الاجتماعي ضمن أطر زمنية محددة:

- **عاجل:** 0-6 أشهر (تشكيل لجان رقابة هجينة وحصر لوجستي للاحتياجات المعيشية الصعبة).
- **متوسط:** 1-2 سنة (تفعيل صندوق التكافل (نسبة الـ 5%) ودعم مشاريع سبل كسب العيش للشباب).
- **طويل:** 3-5 سنوات (الانتقال التدريجي نحو الفيدرالية المالية المقننة وربط الاستثمار بحصاد المياه).

9.1 المدى العاجل والفوري (0 - 6 أشهر)، الرقابة الشعبية وحماية الفضاء المدني

- **تشكيل لجان الرقابة الشعبية والبيئية المستقلة:** تفعيل لجان تقنية محلية مستقلة تضم ممثلين عن المبادرات الشبابية، والشبكات النسوية، والفاعلين القانونيين المستقلين في محليات السريف وعديلة وكبكابية. تتولى هذه اللجان رصد وتوثيق الانتهاكات البيئية، وحالات التسمم الكيميائي، والجبايات غير الرسمية المفروضة على المعدنين التقليديين، وإعداد تقارير دورية ترفع للمنظمات الدولية كأداة ضغط ومناصرة.
- **إطلاق شبكات الرصد النسوية لتقييم المخاطر:** دعم قدرات الفاعلات المدنيات لإنشاء قنوات رصد ميدانية لتوثيق الأثر الصحي والبيئي المتباين للتعدين على النساء والأطفال (مثل حالات الإجهاض والتشوهات الخلقية)، لضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في خطط الاستجابة الإنسانية الطارئة.

- **حوكمة وموازنة دور غرف الطوارئ:** حصر دور غرف الطوارئ والمبادرات القاعدية في النواحي اللوجستية والتنسيقية لتوزيع المساعدات والإشراف على المطابخ المشتركة (التكايا)، مع وضع مواثيق حوكمة داخلية تضمن استقلاليتها، وتمنع تسييسها أو اختراقها من الأطراف العسكرية، وتفادي تحميلها أعباء سيادية تتجاوز قدراتها الفنية والتنظيمية الحالية.

9.2 المدى المتوسط (1 - 2 سنة)، نظام العون الهجين وتوفير بدائل العسكرة

- **تأسيس صندوق التكافل المحلي لإدارة الموارد (صيغة الـ 5%):** العمل على إلزام الشركات العاملة وأطراف الإنتاج في قطاعي الذهب والنفط بتخصيص نسبة 5% من عوائد الإنتاج الإجمالية لصالح صناديق تكافل محلي مستقلة، وتوضح المحاكاة المالية التقديرية أدناه القيمة التنموية المتوقعة لهذه النسبة بناءً على مؤشرات الإنتاج الحالية:

المؤشر المالي والاقتصادي	قطاع الذهب (تقديرات 2025) بـ المليون دولار	قطاع النفط (محلياً) بـ المليون دولار	الإجمالي العام التقديري لتمويل الصندوق
إجمالي قيمة الإنتاج السنوي المقدر	1,800	250	2,050 مليون دولار
نسبة الـ 5% المقترحة للصندوق	90	12.5	102.5 مليون دولار
أوجه الصرف والتمويل الخدمي المستهدفة	تمويل 120 مطبخاً مشتركاً، وتأمين الأدوية لـ 45 مركزاً صحياً بالمنطقة.	صيانة آبار المياه وتوفير أجهزة فحص السموم الكيميائية في المحليات.	تغطية العجز الإنساني ودعم الصمود المجتمعي محلياً.

- **تطوير آليات المطابقة والشفافية الرقمية:** تصميم منصات رقمية مبسطة تعتمد على شبكات الاتصال المحلية لمطابقة كميات الإنتاج المعلنة مع السلع والمساعدات المستلمة فعلياً، لضمان عدم تسرب أموال المسؤولية المجتمعية لتمويل العمليات العسكرية وشراء الذخيرة.
- **دعم سبل كسب العيش البديلة للشباب والحد من التجنيد:** تخصيص جزء من موارد الصندوق لإنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة، وورش تأهيل مهني وفني في المجالات المدنية، ودعم الزراعة المعيشية والصناعات اليدوية المحلية، لإيجاد بدائل اقتصادية جاذبة تمنع انخراط الشباب واليافعين في شبكات العسكرة والتجنيد الطوعي أو القسري تحت وطأة الحاجة المادية.

9.3 المدى الطويل (3 - 5 سنوات) الترتيبات الانتقالية اللامركزية والاستدامة البيئية

- **الانتقال التدريجي نحو الفيدرالية المالية المقننة:** العمل على صياغة أطر قانونية ودستورية انتقالية تضمن لـ المحليات والولايات المنتجة حيازتها المباشرة لنسب سيادية محددة من عوائد ثرواتها الطبيعية، وإدارتها بشكل مستقل لتمويل ميزانيات التعليم والخدمات المدنية، بعيداً عن تقلبات القرار في السلطة المركزية.

- **ربط عقود الاستثمار والتنقيب بمشاريع حصاد المياه:** اشتراط إقرار أو تجديد أي تراخيص أو امتيازات للتنقيب التجاري عن الذهب أو النفط بالتزام المستثمرين بتنفيذ مشاريع حيوية مستدامة لحصاد المياه (سدود، حفائر، محطات تنقية مجهزة بفلاتر لمعالجة التلوث الكيميائي). يهدف هذا الإجراء لتوفير المياه الصالحة للشرب والري والماشية، مما يسهم في تقليل الاحتكاكات التقليدية بين الرعاة والمزارعين وتحويل المورد إلى رافعة للتماسك الاجتماعي والاستقرار التنموي.
- **مأسسة آليات السلم والتصالح المجتمعي بقيادة نسوية:** تخصيص اعتمادات مالية ثابتة ومحمية من عوائد الموارد لدعم المجالس الأهلية المستقلة، ومبادرات الصلح القبلي، وغرف "الجودية" التي تساهم فيها النساء بفاعلية، لإعادة تفعيل الأعراف المحلية المرنة لفض النزاعات ورتق الصدوع الاجتماعية التي خلفتها سنوات الحرب.

10. خاتمة وتطلعات مستقبلية:

تخلص هذه الورقة السياساتية إلى أن معالجة أزمة إدارة الموارد الطبيعية في إقليم دارفور، وتحديداً في محليات السريف وجبل عامر وعديلة، تتطلب تجاوز المقاربات الأمنية والمركزية التقليدية التي أثبتت عدم فاعليتها، وإن التحول التدريجي والمدروس من نمط "ريع النزاع" القائم على الاحتكار وعسكرة العوائد إلى نموذج "الحوكمة التشاركية" يمثل الممر الأساسي لإعادة بناء التماسك الاجتماعي ورتق الصدوع الأفقية والعمودية في المجتمع.

إن التوصيات والإجراءات المطروحة عبر مستوياتها الزمنية الثلاثة - بدءاً بتفعيل الرقابة الشعبية وحوكمة الفاعلين المحليين، مروراً بتأسيس صناديق التكافل بنسبة 5% لتمويل الخدمات الأساسية وسبل كسب عيش الشباب، وصولاً إلى إقرار الفيدرالية المالية وربط الاستثمار بحصاد المياه - تقدم إطاراً عملياً يوازن بين متطلبات الاستجابة الإنسانية الطارئة وإستراتيجيات التنمية المستدامة، إن انتزاع قطاع الموارد من ديناميكيات النزاع الصِفري وتحويله إلى أداة لخدمة الصمود المجتمعي هو الخطوة الأولى والضرورية لتحويل الذهب والنفط من عوامل مغذية للعنف إلى روافع حقيقية لبناء السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي الشامل في الإقليم.

11 المراجع والملاحق

الشركة السودانية للموارد المعدنية، التقرير السنوي لإحصاءات إنتاج وتصدير الذهب في السودان (2024 - 2025)، الخرطوم، يناير 2026.

Yale Environment 360 (Yale E360(The Toxic Wealth: Mercury and Cyanide Proliferation in Sudan's Artisanal Gold Mining Sector," Yale School of the Environment, March 2025

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، اقتصاد الحرب وتآكل الهياكل الخدمية في إقليم دارفور (تتبع الأثر 2024-2026)، جنيف، فبراير 2026.

Sachs, Jeffrey D., & Warner, Andrew M., "The Curse of Natural Resources," European Economic Review, Vol. 45, 2001

Auty, Richard M., Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis, Routledge, London, 1993.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقييم بارومتر التماسك الاجتماعي والثقة العمودية في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات (السودان نموذجاً)، مكتب السودان الإقليمي، ديسمبر 2025.

منظمة الصحة العالمية (WHO)، المعايير الدولية لنسب التسمم بالمعادن الثقيلة في مصادر المياه الجوفية، جنيف، سبتمبر 2024.

اقرأ الورقة تفاعلياً

امسح الرمز لتفتح النسخة التفاعلية: الرسوم والأرقام والبحث، على الهاتف أو الحاسوب.

ncsdi.org/ar/journal/01/paper-16

معهد تنمية المجتمع المدني الجديد

منظمة غير ربحية مسجلة في أوغندا، تعمل في السودان ودارفور خاصة.

info@ncsdi.org · ncsdi.org

نسخة تجريبية قبل المراجعة الأكاديمية · أكتوبر 2026